

سعيد العايدى: أنا ضد التحالفات المغشوشة

النهضة حال فوزه بالرئاسة، يقول "أنا ضد التحالفات المغشوشة التي تخدم المصلحة الشخصية ومصالح الأحزاب". وزاد بقوله "ما يهمني هو مصلحة الشعب والدفاع عن وحدة التونسيين وترشحي مبني على مبادئ واضحة وهي فصل الدين عن السياسة، وكرئيس للجمهورية لا أرى في تحالف غير طبيعي إمكانية أن يحصل حلولاً لازمة البلاد". ويضيف "لم أتحالف مع حركة النهضة بقناعة وقد عبرت عن ذلك عام 2014 وكنت أفضل تشكيل تحالفات مغايرة".

وكان العايدى عضواً في حزب نداء تونس الفائز بانتخابات 2014 والذي أبرم تحالفاً تاريخياً مع حركة النهضة. غير أن هذا التحالف لم يصمد.

ويؤيد العايدى فكرة تغيير النظام السياسي حال فوزه بالرئاسة، ويرى أن الفترة الممتدة بين 2014 و2019 كشفت عن النظام السياسي الذي أرساه دستور الجمهورية الثانية (2014) غير قادر على تحقيق الأهداف الحقيقية للشعب كما أسهم في تقزيم دور الرئيس.

وعليه يقترح العايدى تعديلاً دستورياً يمنح فرصة لرئيس الجمهورية مرة كل خمس سنوات ليقيم أوضاع البلاد في صورة انبثاق أزمة سياسية، ويسمح له بحل البرلمان وتنظيم انتخابات تشريعية جديدة.

ولمضت العايدى إلى أن الانتخابات الرئاسية فرصة لطرح التحديات التي تواجه مستقبل تونس أبرزها معضلة الطالعة وتساؤل فرص النمو وانعاش الاقتصاد الشرائية للمواطن وهو ما يستدعي بالضرورة بلورة حلول ورؤى جديدة. ويقول "الرحلة القادمة اقتصادية بامتياز".

وفيما يتعلق برؤيته للسياسة الخارجية يعتقد المرشح الرئاسي، أنه من الأفضل أن تحافظ تونس على ثوابتها الدبلوماسية مع انفتاح أكبر على محيطها المغاربي والعربي والحفاظ على علاقاتها التقليدية الدولية.

الدعاية والحملات الانتخابية ذات تأثير، هنا يشير إلى دعوته إلى سن مبادرة تشريعية لإضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة العامة، حيث عرت الصراعات الحزبية أزمة الأخلاق التي تعاني منها الطبقة الحاكمة حسب تعبيره، وكان وقع هذه المشاحنات اليومية بين السياسيين سلباً على التونسيين الذين يتطلعون إلى تحسين أوضاعهم المعيشية بدل التلهي بتصفية الحسابات.

ومن تبعات أزمة الثقة هذه، صعود التيار الشعبي الذي يستغل الفقراء والمهمشين لكسب ودهم لأغراض انتخابية. والشعبوية أيضاً حسب العايدى هي من تبعات سوء إدارة الأزمة الاقتصادية الخائفة بالبلد. ويلاحظ أنه على الرغم من العزوف المتوقع فإنه يقابله حماس لمثلي الشعبية بتونس.

ومع ذلك يعرب عن أمله في أن يحكم التونسيون ضميرهم في التصويت، وأن يختاروا من يرثه الأجدد بهذا المنصب. ويتابع "تونس في مفترق طرق وأنا أراهن على دولة عادلة وقوية تعمل على المزيد من إدماج مواطنيها وتلبية تطلعاتهم، كما تحد من تدهور الأخلاق السياسية". وبالإضافة إلى مبادرة أخلاقية الحياة العامة، يطرح العايدى في برنامجه الانتخابي مبادرات وإصلاحات على مستوى اقتصادي وعلى

مستوى السياسة الداخلية والخارجية. وفي معرض رده على اتجاهه إلى التحالف مع حركة

تونس - تضم الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في تونس في 15 سبتمبر الجاري، قائمة تكتظ بمرشحين يتنافسون على قيادة الديمقراطية الناشئة أعقاب ثورة يناير 2011، ومن ضمنهم وزير الصحة السابق سعيد العايدى المرشح عن حزب بني وطني.

ورغم حصر مراقبين المنافسة على كرسى قرطاج في وجوه بارزة بالشهد السياسي التونسي مثل رئيس الحكومة يوسف الشاهد ومرشح حزب النهضة عبدالكريم الزبيدي، ورجل الإعلام والدعاية الموقوف بتهمة تبييض أموال نبيل القروي، يقف المرشح الرئاسي سعيد العايدى بمشروعه السياسي وقدرته برنامجه الانتخابي الذي يحمل شعار "لنجرؤ" على استمالة الشارع، ولم لا إحداث مفاجأة في السباق.

ويؤكد العايدى في حوار مع "العرب" على قدرة برنامجه الانتخابي على إقناع التونسيين، ويقول "نعم بوسعي إقناعهم... لمست ذلك ميدانياً وفي تفاعل المواطن أثناء تنقلي في مدن متعددة، في إطار الحملة الانتخابية".

ويذكر العايدى بالانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2014، حيث لم يكن من المتوقع حسب الخبراء والمراقبين وحتى سبر الآراء أن يحزرن نجاحا عبر قائمته، لكنه تمكن من الظفر بمقعد عن دائرة تونس في البرلمان. ويكمن سر هذا النجاح المفاجئ في إيمانه بنجاعة الاتصال المباشر مع التونسيين والإنصات عن قرب لمشاكلهم وهمومهم.

وينتمي العايدى إلى العائلة الفكرية التقدمية الحديثة في تونس. وتعليقاً على دعوات المجتمع المدني إلى اختيار مرشح توافقي من بين الحداثيين لدعم العائلة التقدمية والحداثيين حظوظها في السباق أمام صعود التيار الشعبي وتفوق حزب حركة النهضة الإسلامي في الحكم، يؤكد العايدى احترامه لبرنامج مرشحي هذه العائلة، غير أنه لن يتنازع عن المنافسة على الرئاسة وسيضي في طريق المنافسة إلى النهاية. ولا ينكر العايدى أزمة الثقة المستفحلة بين الشارع والنخب السياسية حيث لم تعد الوعود تغير ولا

لماذا ينادي مرشحو الرئاسة في تونس بتعديل النظام السياسي

الرئيس القادم لا يريد أن يكون مرتها للبرلمان



نظام 2011 أدخل البلاد في متاهة

خصومه. وأظهرت الأزمات المتتالية في تونس، حقيقة تكبير النظام السياسي الحالي، بيد الحاكمين الفعليين الذين يستفردون بمنطق الأغلبية البرلمانية، بسياسة الدولة ومراكزها، والإضطراب بضوابطه الشرعية، وضياح النظام البرلماني في غياب الصراعات السياسية الموحدة بين الأحزاب.

سلطات الرئيس ورئيس الحكومة

يؤيد فتحي زغل، المحلل السياسي، الأراء التي تحمل النظام السياسي مسؤولية تشتت السلطة التنفيذية. ويضيف لـ"العرب" أن "الحقيقة التي برزت في الحقبة الأخيرة من ممارسة السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الحكومة قد بيّنت أن تركيزها في يد شخص بعينه أو حزب بعينه يضر البلد أكثر مما يفيد".

غير أنه سجل غياب فكرة تغيير النظام الانتخابي وليس النظام السياسي في وعود المرشحين، والذي اعتبره غياباً وراءه مؤامرة بين الحكام والسياسيين الذين اغتالوا مسؤولية البلد منذ الثورة إلى اليوم. ويرى زغل أن النظام الذي كان من المفروض أن ينادي بتغييره المرشحون، هو نظام الاقتراع على الأشخاص وعلى القوائم والذي تعرف به كل الديمقراطيات العريقة في العالم.

هذا الانقسام حول جدوى تعديل النظام السياسي من عدمه، يتجلج بدوره في المشهد الحزبي، بين أحزاب ترى أن تغيير النظام يقي تونس من أزمات البرامج والموارد الانتخابية وتحسين الأداء الاقتصادي، وبين أحزاب معارضة ترى أن كل المحاولات من أجل تعديل الدستور إنما هي محاولة للعودة إلى النظام السياسي الاستبدادي القديم.

ويرى عصام الشابي، القيادي بالحزب الجمهوري، أن أزمة تونس ليست في نظامها، ويقول لـ"العرب" إن "دعوات مرشحي الرئاسة لتغيير النظام السياسي المتصل من تهمة الفشل في إدارة شؤون البلاد وسوء الاستجابة لتطلعات التونسيين"، لافتاً إلى أن "هذا النظام لم يستكمل مساره بعد".

لكن صحبي بن فرج، النائب عن كتلة الائتلاف الوطني، لا يشاطره الرأي حيث يعتقد أن النظام السياسي الحالي بلغ حدوده. ويتابع في تصريح لـ"العرب" إن "سلطة القرار منقسمة في تونس بين رئيس الحكومة ورئيس البلاد، كما أن النظام السياسي يفرص فسيفساء برلمانية".

ويجد النظام البرلماني الذي أقره دستور 2014 من هيمنة رئيس الجمهورية على الدولة، وتفتت السلطة السياسية، أهم معركة سياسية في حادثة اعتقال مرشح ذي حظوظ وافرة وهو رجل الأعمال وقطب الإعلام نبيل القروي بتهمة تبييض الأموال، وهو ما فسره الكثير من المتابعين بمحاولة رئيس الوزراء السابق يوسف الشاهد لقطع طريق الرئاسة أمام

ويتسق رأي أمين مع رأي هادي نصرالله، وهو شاب تونسي يقطن بمحافظة القصيرين الداخلية، ويؤيد في تصريح لـ"العرب" تغيير النظام السياسي الحالي. ويقول "ظهرت بالكاشف محدودية صلاحيات الرئيس التي قلصت من تحمله كامل المسؤوليات السياسية وصعوبة تنفيذه لبرنامجها السياسي منذ تطبيق نظام شبه برلماني. ويرأيه قاد تكبير صلاحيات الرئيس إلى صراع على السلطة وتآزم سياسي بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وعكس حالة عدم الاستقرار لدولة تسير ببطء في انقراض ديمقراطي.

ويرى نصرالله أن الدعوات المتزايدة إلى تغييره هي بهدف الحد من هذا الصراع. وكان الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي قد طرح تعديل النظام السياسي، حيث أن النظام الهجين يشل العمل الحكومي نتيجة تداول الصلاحيات بين المؤسسات الدستورية، وهو ما أضحت عاملاً معطلاً لعمل هذه المؤسسات.

النظام الهجين يشل العمل الحكومي نتيجة تداول الصلاحيات بين المؤسسات الدستورية، وهو ما أضحت عاملاً معطلاً لعمل هذه المؤسسات.

ويفسر مراقبون دعوات مرشحي الرئاسة إلى تغيير النظام السياسي برغبة الرئيس القادم في توسيع صلاحياته وتجنبا لسيناريو تجربة الحكم الأخيرة، حيث ظل ثقل الحكم

بحوزة الحكومة. ويشير فريد العليبي، المحلل السياسي، في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "النظام السياسي الحالي لا يمنح الرئيس صلاحيات واسعة تمكنه من التأثير في رسم السياسة"، مبيّناً أن رغبة الرئيس الراحل في تغيير النظام، كانت بهدف تجنب تشتت السلطة وحتى لا تكون الرئاسة شبه صورية.

وتابع "يبدو أن جل المرشحين الحاليين للرئاسة على وعي بهذا، فهم يريدون غداً عندما يصبح أحدهم رئيساً ألا تكون يده مغلوطة بالبرلمان ويرئيس الحكومة". ويرى أن هذا النظام لا يسمح للرئيس الجديد بتطبيق الوعود التي قطعها على نفسه أمام ناخبيه.

وتعاني تونس اليوم من تبعات احتدام صراع انتخابي مليء بالتجاذبات الحزبية، ومعارك سياسية حامية الوطيس، تتزامن مع السياق الرئاسي ومعارك أخرى لتصفية حسابات سياسية ضيقة بين الخصوم السياسيين. وتبرز أهم معركة سياسية في حادثة اعتقال مرشح ذي حظوظ وافرة وهو رجل الأعمال وقطب الإعلام نبيل القروي بتهمة تبييض الأموال، وهو ما فسره الكثير من المتابعين بمحاولة رئيس الوزراء السابق يوسف الشاهد لقطع طريق الرئاسة أمام

أمنة جبران
صحافية تونسية

تونس - يعد أغلب مرشحي الانتخابات الرئاسية في تونس بتغيير النظام السياسي القائم بعد ثورة يناير 2011 حال فوزهم بالسباق ووصولهم إلى قرطاج. هي دعوة لا يراها مراقبون مجرد دعاية انتخابية، بقدر ما تحمل وعياً لدى أغلب المرشحين بهنات هذا النظام، الذي يوصف بـ"الهجين".

يتفق أغلب الناقدون لهذا النظام البرلماني-الرئاسي، على ضرورة تغييره ومعالجته، خاصة وأنه تأسس في فترة انقالبية لها خصوصيتها واتسمت بالفوضى والاضطراب والتقلبات.

وبينما يدعو وزير الدفاع السابق والمرشح المستقل عبدالكريم الزبيدي إلى إجراء استفتاء شعبي حول تغيير هذا النظام، تعرب المرشحة عن الحزب الدستوري الحر عبير موسى عن رغبتها في "تفعيل الصلاحيات الموصولة لرئيس الجمهورية طبقاً للفصل 143 من الدستور الحالي وتغيير النظام السياسي". وتعزو رغبتها في تغييره لـ"تجنب تشتت مواقع القرار وحكم اللوبيات والكتل ذات الأغلبية".

بدوره، تعهد المرشح للرئاسة قيس سعيد (مرشح مستقل) بتقدمه حال فوزه بمبادرة تشريعية من أجل تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي بهدف دعم الحكم المحلي والتنمية المحلية. كما تعهد المرشح الرئاسي محسن مروزيق بطرح حوار مع الأحزاب والكتل البرلمانية من أجل تغيير النظامين السياسي والانتخابي الحاليين حال وصوله إلى الرئاسة.

ردود متباينة

كانت ردود فعل التونسيين حيال دعوات مرشحي السباق الرئاسي إلى تعديل النظام السياسي متباينة، بين من أبدى تفهمه لتعقيدات هذا النظام باعتباره فتح الباب أمام معارك حزبية ضارية كان الشارع، المنهك من تبعات الأزمة الاقتصادية الخائفة، في غنى عنها، وبين من يراها مجرد تنصل من تهمة الفشل الحكومي.

وتقول مريم الكامل، وهي شابة تونسية لـ"العرب"، إن "تعديل النظام السياسي مرتبط بمصالح المرشح الفائز، فهي لتوسيع صلاحياته لا غير". وترفض مريم فكرة التغيير، وترى في هذه الدعوة انحرفاً عن مسار الأزمة الحقيقية وهي أزمة اقتصادية واجتماعية بدرجة أولى. وترى أن كل نظام له محاسن وعيوب وأن الإشكال ليس في تغييره بل في مدى قدرة السياسيين على الالتزام به واحترامه.

خلفاً لوجهة نظر مريم، يعتقد أمين، في حديثه لـ"العرب" أن "النظام السياسي الحالي عقيم لأنه قسم السلطة بين الرئاسة والحكومة، كما أنه يعطل مشاريع القوانين والعمل الحكومي لما تتطلبه من وقت للحصول على توافقات بين الكتل البرلمانية. وهو يراه معيقاً لعمل الكفاءات والبرامج الحكومية".

أبرز المرشحين للانتخابات الرئاسية

الشباب عام 2017 وقدمه على أنه حزب "وسطي و وطني وديمقراطي بالخصوص".

عبير موسى
ترفع عبير موسى لواء مناهضة الإسلاميين وحزب النهضة. وهي محامية تولت الدفاع عن حزب التجمع في قضية حله بعد ثورة 2011.

يعتبرها البعض امرأة شجاعة وصاحبة قناعات وتدافع بشراسة عن أفكارها ومبادئها، في حين يصفها آخرون -بمن فيهم أنصار النهضة- بأنها تدعو إلى الإقصاء وأن خطاباتها تدعو إلى الكراهية.

عرفت موسى خلال السنوات الخمس الأخيرة بأنها الوحيدة تقريبا التي لا تزال متمسكة بإعادة نظام بن علي، وقد عبرت عن ذلك في العديد من لقاءاتها التلفزيونية.

قيس سعيد
يلقى الأستاذ الجامعي في القانون الدستوري احتراماً واسعاً لدى التونسيين لإتقانه اللغة العربية الفصحى ولجأه إليها للتعبير عن مواقفه، وظهرت استطلاعات الرأي تقدمه على بقية المرشحين.

سعيد مرشح مستقل ولا يملك دعماً حزبياً واختار في حملته الانتخابية طريقة التواصل المباشر مع الناخبين رافضاً عقد تجمعات شعبية على غرار بقية المرشحين.

سطع نجمه بعد ثورة 2011، فقد كان دائم الحضور في وسائل الإعلام وفي النقاشات السياسية مقدماً شروحات مفصلة للقانون والدستور.

الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي وفي 2015 اطلق حزبا جديدا اسمه "الإرادة".

عبد الفتاح مورو
مورو من مؤسسي حركة النهضة، نهاية الستينات، برفقة رئيسها الحالي، راشد الغنوشي. وهو حاليا رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) بالنيابة، بعد أن أصبح رئيسه محمد الناصر رئيساً مؤقتاً لتونس، بعد وفاة السبسي.

بعد الثورة ترشح كمستقل لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، في أكتوبر أول 2011، لكنه لم يفر. نجح في الانتخابات التشريعية، 2014، ضمن قائمة "النهضة"، ويخوض الانتخابات الرئاسية مرشحاً عن الحركة.

مهدي جمعة
مهندس تراس من يناير 2014 حتى فبراير 2015 حكومة تكنوقراط جاءت ثمرة حوار وطني بعد أزمة سياسية عاشتها البلاد إثر اغتيال معارضين سياسيين.

ومهدي جمعة البالغ من العمر 57 عاماً لم يكن معروفاً لدى الأوساط السياسية ولم ينشط في هذا المجال خلال نظام حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي قبل ثورة 2011. عينه رئيس الحكومة الأسبق علي لريضان زمن حكم الترويك، ووزيراً للصناعة في مارس 2013 وكان ذلك بمثابة أول خطوة له في الحياة السياسية.

أسس جماعة حزب "البديل التونسي" بعد استطلاع في أوساط

تونس - يتنافس على الانتخابات الرئاسية المبكرة في تونس المقررة في 15 من الشهر الجاري 26 مرشحاً.

عبد الكريم الزبيدي
طبيب يبلغ من العمر 69 عاماً وشغل عدة وزارات منذ حكم نظام الرئيس زين العابدين بن علي.

يعتبر عبدالكريم الزبيدي مفاجأة الترشيحات لأنه حتى لحظة تقدمه للانتخابات كان بعيداً عن السجال السياسي في البلاد وليس له مواقف سياسية تذكر ولم يشارك في أي انتخابات.

شغل الزبيدي لفترة منصب وزير الصحة خلال نظام بن علي وعين وزيراً للدفاع بعد أسبوعين من الثورة التونسية عام 2011 حين كان الباجي قائد السبسي رئيساً للوزراء.

واستمر الزبيدي في منصبه في حكومة "النهضة" ليتركه لاحقاً مبرراً قراره بتزايد الاحتقان والتجاذبات السياسية في البلاد. غير أنه -يطلب من قائد السبسي- عاد إلى وزارة الدفاع في 2017. يلقي الزبيدي دعماً من حزب "نداء تونس" ويعرب عنه بعدة عن التجاذبات السياسية في البلاد والتي بنفسه عن صراع الأطراف السياسية.

المنصف المرزوقي
طبيب يبلغ من العمر 74 عاماً عاش مدة طويلة في فرنسا منفياً وطارده نظام بن علي كثيراً. خسر الانتخابات الرئاسية في دورتها الثانية عام 2014 أمام